## هل تخدع الشرعية الجنوبيين بورق لا قيمة له وتدعي أنها تسلمهم رواتبهم شهريا؟

# «الأمناء» تسلط الضوء على الأزمة الاقتصادية التي ألقت بثقلها على المواطن الجنوبي

«الأمناء» استطلاع/ عبد الله قردع:

بقلق وتوتر لا يعلم شدته إلا الله، يتابع المواطن الجنوبي مجرى الأحداث اليومية المتقلب فأصبح إما مريضا بالسكري والضغط أو محللا مخضرما، واليوم نبحر معه ونتطرق للجانب الأهم وهو الاقتصادي، والانهيار الفظيع لريال الشرعية، والغريب أن الأزمة الاقتصادية ألقت بثقلها على كاهل المواطن الجنوبي وارتفعت أسعار المواد الرئيسية بشكل غير مسبوق في الجنوب، حيث قفز كيس الرز من 11 ألفا إلى 72 ألفا، والكيس الدقيق من 7 آلاف إلى 40 ألفًا، وغيرها... ناهيك عن الارتفاع المرعب في الكماليات والأجهزة الكهربائية والمنزلية ومواد البناء... صعود هستيري، فيما ظل الثابت رقميًا المنهار فعليًا هو راتب الموظف الجنوبي المسكين، أصبحت قيمته لا تساوي قيمة كيس رز، والمصيبة أن أكثر من 70 في المائة من سكان الجنوب يعتمدون على الرواتب الشهرية لإعالة أسرهم وأطفالهم.

وتساءل مواطنون: لماذا لا يحدث هذا إلا في الجنوب؟ لماذا ريال الشرعية مرتبط بوديعة تعزه أو تذله؟ وما سر تفاوت قيمة الريال اليمني بين الشمال والجنوب؟ هل هي سياسية أم مشاكل اقتصادية أم الاثنين معا؟ ولماذا يتأرجح الاقتصاد في الجنوب ويستقر بالشمال؟ ولماذا مليون ريال الحوثي يعادل مليونين وأحيانا 3 ملايين ريال شرعي؟ وهل تخدع الشرعية الجنوبيين بورق لا قيمة له وتدعي أنها تدفع لهم رواتب شهريا؟ وبالمقارنة نجد بعض الرواتب لا تساوي قيمة كيس دقيق، وهل يدفع الحوثي رواتب لها قيمة حقيقية لمقاتليه بينما تذر الشرعية رمادًا في عيون الجنوبيين؟ وهل يعلم رئيس الحكومة أن قيمة كيس الرز وصلت إلى 70 ألف ريال وأن راتب بعض المعلمين 60 ألف ريال؟ ولماذا لا يتم تداول الريال اليمني الطبعة القديمة في الجنوب أم أنه حصري للحوثي مع أن البنك المركزي نقل إلى عدن؟

وعلى ضوء ما تقدم من زخة أسئلة متداولة أخذناها من الشارع وطرحناها على بعض الأكاديميين والمختصين والمهتمين لاستيضاح الأمر وخرجنا بالحصيلة التالية:

### سيادة العملات الأجنبية في التعامل

كانت البداية مع الدكتور مبارك أبوبكر الحمصي، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن، حيث قال: "إن غياب الرقابة على شركات الصرافة وشيوع أعمال المضاربة بالعملات وتجريف ما يتوفر منها خارج البلاد، وكذا سيادة غير منضبطة للتعامل بالعملات الأجنبية كالريال السعودي في المعاملات الداخلية في السوق اليمنية وما يسببه هذا من سقوط وعدم احترام السيادة الوطنية في المعاملات الاقتصادية الداخلية وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي يطول شرحها والحديث عنها في هذا المجال".

وأضاف: «أما بخصوص ما يجري بمناطق سيطرة الحوثي فهناك كما أظن يتم احترام العملة الوطنية ويتم الحفاظ على توازن بين العرض والطلب، وساعد في ذلك تحويل اقتصادهم إلى اقتصاد مغلق لا يتأثر بالإصدارات النقدية الجديدة التي تزيد من وتيرة التضخم والعرض النقدي بدون غطاء إنتاجي كما هو حال المناطق تحت سيطرة الشرعية أو كما نسميها المحررة".

وختم بالقول: "كما يبدو لي أن لدى الحوثي قدر فاعل من الرقابة والانضباط وانعدام المضاربة وتهريب العملة خارج الحدود إلى جانب أن النشاط الاقتصادي الإنتاجي يتركز هناك، هذه كلها عوامل مساعدة لاستقرار العملة".

### لا يوجد اقتصاد جنوبي واقتصاد شمالي

ويرى الدكتور يوسف سعيد أحمد، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن، أن الاقتصاد اليمني اقتصاد واحد، وأنه لا يوجد اقتصاد شمالي واقتصاد جنوبي، موضحا أسباب استقرار الريال في مناطق سيطرة الحوثيين بالقول: "يشهد الريال اليمني استقرارًا نسبيًا بمناطق سيطرة الحوثي لجملة من العوامل، منها: اعتماد الطبعة القديمة وهي في حدود تريليون ريال، واعتبارها عملة خاصة بهم، لذلك يشهد الريال عندهم استقرارا نسبيا؛ لأن المسألة هنا عرض وطلب ترتبط بحجم المعروض من العملة المحلية النادرة بعد أن تم منع تداول الطبعات الجديدة هناك مقارنة بحجم العملة الأجنبية، ولهذا تبدو العملة القديمة مستقرة رغم أنه استقرار صوري، وهناك إجراءات ورقابة شديدة القسوة تتخذ ضد الصرافين والمؤسسات المصرفية من قبل الحوثيين، وهناك في مناطق الحوثي كتلة سكانية واقتصادية ومالية هي الأكبر وفي نفس الوقت تتعاون في تنفيذ تدابير الحوثيين وبالقوة ما لم تصادر أموالهم، والتحويلات الدولية والتي تبلغ نحو ٣ مليار دولار ممثلة بالدعم الإنساني الدولي تأتي إلى البنوك التي تقع في صنعاء وتقع تحت سيطرة الحوثيين وهذا يدعمهم ماليا كما أن معظم تحويلات المغتربين تأتي إلى مناطق سيطرة الحوثي حيث تتواجد الكتلة السكانية الأكبر".

### معظم المؤسسات تورد عائداتها إلى صنعاء

وأضاف د. يوسف: "معظم المؤسسات سواء الخطوط اليمنية وهيئة المطارات وشركات الاتصالات ورسوم عبور الطائرات وشركة نفط المسيلة ومؤسسة البريد جميع هذه المؤسسات تورد عوائدها إلى صنعاء بالكامل".

### عوائد الضرائب والجمارك للحوثي وصلت إلى نصف تريليون ريال

وتابع د. يوسف: "هناك رسوم ضريبية وجمركية، وعوائد ميناء الحديدة تذهب للحوثيين وتصل عوائد الضرائب والجمارك عند الحوثيين إلى أكثر من تريليون ونصف التريليون ريال، وهو مستوى تاريخي لم تصل إليه هذه الموارد إلى هذا الحجم قبل الحرب، وللمقارنة العوائد الضريبية والجمركية السنوية في مناطق سيطرة الشرعية لا تزيد في أحسن الأحوال عن ٣٧٠ مليار ريال، كما لا يدفع الحوثيون رواتب موظفي الدولة الذين يقعون تحت سيطرتهم على عكس حكومة الشرعية، كما يستفيد تجار الشمال ومؤسساتهم المصرفية ممثلا بالبنوك التجارية والإسلامية من المزايا التي تقدمها حكومة الشرعية والبنك المركزي عدن، مما يمكنهم في استيراد السلع من الخارج والحصول على الدولار من مناطق سيطرة الشرعية، وعلى سبيل المثال فإن الوديعة السعودية السابقة التي استغلت لصالح فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد تم من قبل التجار الذين تقع مراكزهم المالية في صنعاء، كما أن عمليات بيع الدولار التي ينظمها البنك المركزي أسبوعيا تتم عبر العطاءات التي يتقدم بها تجار الشمال لأنهم هم من يمتلكون السيولة وملايين الدولارات أما تجار الجنوب فأحسن المستوردين يقدم عطاءً بمائة او مائتي ألف دولار".

### سيطرة تجار الشمال على شركات الصرافة

وتابع د. يوسف سرد الحقائق بالقول: "كما أن تجار الشمال هم من يمتلكون معظم شركات الصرافة وفروع البنوك التجارية والإسلامية في عدن ومناطق سيطرة الشرعية، ولذلك جزء كبير منهم يقومون بالمضاربة بالعملة في مناطق سيطرة الشرعية وجزء كبير من الصرافين وشركات الصرافة التي تعمل في عدن تتلقى توجيهاتها من المراكز المالية في صنعاء، ولذلك عمليا لا يوجد اقتصاد يمكن أن يطلق عليه اقتصاد جنوبي واقتصاد شمالي، وإنما هناك كيان اقتصادي واحد يسيطر عليه المراكز التجارية والمالية والاقتصادية المتواجدة في صنعاء".

### يقف المجتمع الدولي إلى جانب الحوثي

وأشار د. يوسف إلى أن "المجتمع الدولي يقف من الناحية العملية مع الحوثيين على الرغم أنه إعلاميا يعترف بالشرعية، ولهذا رفضت المنظمات الدولية تحويل الدعم الدولي عبر البنك المركزي عدن، لذا لكل هذه العوامل والأسباب تشهد الأسعار وأسعار الصرف هناك استقرارا مقارنة بالأسعار في عدن".

### طارق عفاش أكبر المستفيدين من انهيار العملة بالجنوب

من جهته أوضح ضابط عسكري جنوبي يعمل في الساحل الغربي ومتابع ومهتم بالشأن الاقتصادي، طلب عدم ذكر اسمه، وقال: "إن المستفيد الوحيد من انهيار الريال اليمني هو طارق عفاش، لديه جيوش جرارة يصرف عليها شهريا بالريال السعودي، يبلغ راتب أصغر عسكري ألف ريال سعودي تصرف شهريا بانتظام كل 28 يومًا بما يعادل 250 إلى 300 ألف ريال، كما يساعده انهيار الريال في الجنوب على استقطاب وتجنيد شباب الجنوب مستغلا الظروف المفتعلة لتكرار سيناريو 1994م".

### تكدست الطبعة الجديدة بالمناطق المحررة

وأضاف: «لقد قامت الشرعية بطباعة مبالغ ورقية بأرقام خيالية بالتريليونات وعندما رفض الحوثي التعامل بها تكدست في الجنوب حيث الكثافة السكانية الأقل لا تتجاوز ربع السكان الواقعين تحت سيطرة الحوثي ما فتح شهية هوامير وتجار العملات للتلاعب بها وتحولت إلى مجرد سلعة بأيدي النافذين ما أفقدها قيمتها واحترامها".

- لماذا يتأرجح الاقتصاد في الجنوب ويستقر في الشمال؟
- ما سر ربط ريال الشرعية بوديعة تعزه أو تذله؟
- تجار الشمال هم من يسيطر على شركات الصرافة بعدن
- لماذا (مليون ريال حوثي) يعادل (مليوني ريال شرعي) وأكثر؟!